بالاجماع بينما حصل مشروع القرار (باستثناء البند ١٢) على ٢٣ صوتا · وقد صوت ضد ، كل من الولايات المتحدة وكوستاريكا بينما امتنع كل من النمسا والسويد وكندا والمانيا الفدرالية وبريطانيا وايطاليا والاورغواي ·

اما فيما يختص بالبند ١٢ من مشروع القرار وهذا البند ينص على ادراج « قضية انتهاكات حقوق الانسان في الاراضي العربية المحتلة بما فيها فلسطين» في جدول اعمال الدورة القادمة للجنة وبدرجة عالية من الافضلية فقد حاز على ٢٢ صوتا في حين ان الولايات المتحدة وكوستاريكا وبريطانيا وكندا والمانيا الفدرالية صوتت ضده وامتنع كل من السويد وليزوتو والاورغواي والنمسا وايطاليا ·

ملاحظات حول القرار رقم
E/CN 4/L. 1342
الذي يدين اسرائيل

ان هذا القرار اورد في مقدمته نفس المقاطع التي تضمنتها القرارات السابقة للجنة حقوق الانسان وفيها تذكير بالقرارات ٣٣٧٦ و ٣٣١٤ التي اتخذتها الجمعية العمومية للامم المتحدة والعنصر الجديد الوارد في المقدمة يتعلق بالبيان الصادر عن مجلس الامن بتاريخ ١١ تشرين الثاني ١٩٧٦ ·

اما مضمون القرار فانه يؤكد مرة اخرى ان اللجنة تعتبر الانتهاكات الاسرائيلية « كجرائم حرب واهانة للانسانية » كما وانه يعدد ما سبق ان ادانته اللجنة من انشاء مستعمرات جديدة وضم الاراضي العربية وتدمير المنازل وتدابير الاخلاء والابعاد والطرد المتخذة بحق السكان العرب ومنعهم من حق العودة · كما يدين الاعتقالات الجماعية والتعذيب وسوء معاملة المعتقلين ونهب وسلب المعالم الاثرية والثقافية الخ ···

الجديد في قرار هذا العام انه يطالب اسرائيل بالافراج عن جميع المعتقلين العرب كنتيجة لنضالهم من اجل تقرير مصيرهم وتحرير اراضيهم المحتلة كما يطالب بمنحهم وحتى موعد الافراج عنهم الحماية التي تنص عليها الاتفاقيات المتعلقة بمعاملة اسرى الحرب وتطالب الامين العام للامم المتحدة بجمع كافة المعلومات المتعلقة بعدد المعتقلين ، هويتهم مكان ومدد توقيفهم وبجعل هذه المعلومات في متناول اللجنة في دورتها القادمة (البند رقم ـ ٨ ـ من القرار) ·

اما الجديد الاهم في القرار هذا فوارد في البند الثاني عشر الذي ينص على تعديل تسمية هذا الموضوع من اعمال اللجنة بحيث يصبح كالتالي « قضية انتهاكات حقوق الانسان في الاراضي العربية المحتلة بما فيها فلسطين » · وذلك يعني انه بامكاننا في المستقبل اثارة موضوع الانتهاكات داخل الاراضي المحتلة منذ ١٩٤٨ وانه يترتب على اللجنة الانحناء على هذا الموضوع ومناقشته في حين انها لم تتطرق حتى الان الا للاراضي المحتلة بعد حرب ١٩٦٧ ·

غير ان ذلك يصطدم بعقبات قانونية واجرائية · فلجنة حقوق الانسان تستند دائما في اعمالها الى التقرير الذي تقدمه كل سنة اللجنة الخاصة للتحقيق بالانتهاكات الاسرائيلية التي يرئسها السيد امراسنغ · وهذه اللجنة الخاصة تلقت تفويضها من الجمعية العمومية للامم المتحدة ومن مجلسها الاقتصادي والاجتماعي اللذان حددا لها مهمتها المقتصرة على التحقيق في الممارسات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة كنتيجة للصراع في الشرق الاوسط والصراع في الشرق الاوسط كما هو مفهوم لدى الهيئات الدولية ينطبق على حرب ١٩٦٧ · ولكي